الاذان اولى ولو اقام في غير المؤذنة عند قوله ولا يجزئ الاقامة اعتدادا على الصحيح المعروف
وعلى الشاذ لا يعتد بالاقامة من غير سابقة الاذان تمسكا بقول الشافعي رضي الله
عنه لا يجوز ان يخطب واحد ويصلي اخر اذا اذنوا معا فان يقعوا على الاقامة
واحدا فرع ولا يجزئ المسجد الواحد الا واحد الا اذا لم يحصل الكفاية بواحد
وقيل لا بأس ان يتعاونوا معا اذا لم يؤد الى التهويش فرع وقت الاذان
منوط بنظر المؤذن لا يحتاج فيه الى تتبع الاتمام ووقت الاقامة منوط بالامام
وانما يقيم المؤذن باشارته فرع ذكر الاتمام الرافعي اوقات الصلاة
واشار الى تبعا انسب الصحيح قال صلاة الصبح تختص بالاذان بامور منها
انه يجوز تقديم اذانها على دخول الوقت وذكر في البيان وجها انه لا يجزئ عادة
اهل بلد بالاذان بعد طلوع الفجر لم يتقدم اذانها ليلا يتسر وهذا قريب
وقت جواز التقديم اوصاها بعد ثلث الستة الباقية من الليل وفي السفر
لنصف سبع وهذا الضبط تقريب لا تحديد والثاني يدخل بها وقت الجيا
للعشاء ومؤنث الليل او نصفه والثالث وقته النصف الاخير من الليل ولا
يجوز قبله والرابع جميع الليل وقبله ولم يفرق صاحب التقريب بين الشتا
والصيف واعتبر السبع مطلقا تقريبا قلت الاصح الوجه الثالث
واعتماد مرجح الاول حديثا نا طلاحرقا والله اعلم واما الاقامة للصبح فلا
يجوز قبل الفجر الا لاب ويجب ان يودن للصبح مرتين فيودن اول المؤذنين قبل الفجر
والاخر بعده ويجوز ان يقتصر على مرة قبل الفجر او بعده او بعض الكلمات قبل الصبح
وبعضها بعده واذا اقتصر على مرة فالاولى ان تكون بعد الصبح على المعهود في تاير
الصلوات قلت بقيت فروع تتعلق بالاذان يذكر السويت غير الصبح
قال في التهذيب لو زاد في الاذان ذكرا او زاد في عدده لم يفسد اذانه قال
عن بعض اصحابنا يجب ان يحط المؤذنين من كل تكبيرتين بنفس واحد واشار في الالفاظ فيفرد كل
كلمة بصوت لطول لفظها بخلاف التكبير قال صاحب العدة واذا كانت ليلة
ممطرة او ذات رعد وظلمة يستحب ان يقول في اخر اذانه الا صلوا في رحالكم
فان قاله اثنا الاذان بعد لحيعله فلا بأس وكذا قاله الصيدلاني والبندنيجي

والباقي

وغيرهم واستبعد امام الحرمين قوله في اثنا الاذان ولست ارى بعيدا بل هو الحق
والسنة فقد روى الشافعي رضي الله عنه في اخر ابواب الاذان وبثبت في صحيح مسلم
عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لمؤذنه في يوم مطير اذا قلت اشهد ان محمدا
رسول الله فلا تقل حي على الصلاة وقل صلوا في بيوتكم فكان الناس استنكروا
فقال اتعجبون من ذا قد فعله من هو خير مني ان الجمعة عزمة وانى كرهت ان احرجكم
ان تكون الاقامة مؤذنا واحدة فان كان معه بصيرا لم يكن بأس ان يكون الاذان بقرب
المسجد ويكون قوله حي على الخير مما ذكر لو لقن الاذان صح ولو اذن بالجنابة
من غير عزيمة لم يصح والاقيم صح ولو فات الترتيب او الموالاة لم يصح وتركه في السفر اخف من
المحرم ترك المرأة الاقامة اخفض من الرجل والله اعلم

الباب الثاني في استقبال القبلة

من شرط لصحة الفريضة الا في شدة خوف القتال المباح وسائر وجوه الخوف
وشرط لصحة النافلة الا في شدة الخوف والسفر المباح والعاجز كالمريض اذا لم يجد
من يردحه والمربوط على خشبة بيمنى حيث توجه ولا تجوز قبل الفريضة على الناقلة
الراجلة من غير ضرورة فان خاف انقطاعا عن رفقته لو نزل لها او خاف على نفسه او
ماله فله ان يصليها على الراحلة ويجب الاعادة ولا يصح المذورة ولا الجنازة
على الراحلة على الاصح فيهما وتقدم بيانهما في التيمم فرع شرط القدرة
ان يكون مصليها مستقرا فلا تصح من الماشي المستقل ولا من الراكب المحمل يقينا م
او استقبال فان استقبل في اثنا الاركان كما مر في مدوح او شرير او نحوهما على دابة
وافته صحت الفريضة على الاصح الذي قطع به الاكثرون منهم صاحب المعتمد والتنبيه
وصاحب التهذيب والمحرر وغيرهم والثاني لا يصح وبه قطع امام الحرمين والعمراني
فان كانت الدابة سائرة لم تصح الفريضة على الاصح المنصوص وتصح النافلة
الكارية والزروق والمشدود على الشاحل قطعا وكذا في الشرير الذي يجلبه
رجال وكذا الارجوحة المشدودة بالجناب في الزروق والجاري للعتيم ببغداد
وغيرها على الاصح الثلاثة فصل يجوز التنفل ماشيا وعلى الراحلة

Copyright © King Saud University